



مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط

تقرير الى  
لجنة الارتباط الخاصة

نيويورك، 30 أيلول 2015

## المحتويات

3.....	الملخص التنفيذي
6.....	I. المقدمة
6.....	II. السياق السياسي
10.....	III. بناء الدولة الفلسطينية
14.....	IV. التطورات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في فلسطين
16.....	V. الوضع على الأرض
16.....	V.1 التنقل والوصول: الضفة الغربية وقطاع غزة
17.....	V.2 نظرة عامة على الأوضاع في الضفة الغربية
18.....	V.3 الضفة الغربية: منطقة ج
20.....	V.4 الضفة الغربية: القدس الشرقية
22.....	V.5 قطاع غزة
27.....	الهوامش

## الملخص التنفيذي

يواصل المجتمع الدولي العمل منذ الاجتماع الأخير للجنة الارتباط الخاصة في بروكسل في السابع والعشرين من أيار لعام 2015، على شق طريق نحو استئناف مفاوضات الوضع النهائي في ظل بيئة أمنية تتسم بالهشاشة والتوتر.

تدهور الوضع السياسي والأمني في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، في الفترة التي شملها التقرير، مع تزايد التوتر خاصة منذ شهر حزيران. ويعود ذلك في معظمه إلى ارتفاع وتيرة العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والزيادة الحادة في هدم مبان تعود ملكيتها للفلسطينيين، والاشتباكات ما بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. وقد أودى حادث الحريق المتعمد المروع الذي نفذه إرهابيون متطرفون في شهر تموز ضد عائلة فلسطينية بحياة ثلاثة من أفرادها الأربعة. وأدى الحادث على الرغم من إدانته من القيادة الإسرائيلية والقيادة الفلسطينية على حد سواء إلى تصاعد وتيرة العنف خلال شهر آب. ويشكل العنف والاشتباكات المتواصلة داخل البلدة القديمة في مدينة القدس وحولها مصدر قلق دولي بالغ. وحيث أن الشرق الأوسط يواجه موجة شرسة من الإرهاب والتطرف، فإن من شأن مثل هذه الاستفزازات الخطيرة أن تأجج العنف ليمتد إلى ما وراء أسوار البلدة القديمة. على الجميع أن يتحلى بضبط النفس، واحترام قدسية المنطقة، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية والخطابات التحريضية. وقد استمر بناء المستوطنات على الرغم من التباطؤ الملموس في تخطيط وحدات سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية.

إن تزايد موجات التطرف والإرهاب العنيفة في المنطقة، في ظل غياب العملية السياسية، يشكل خطراً على التطلعات المشروعة للفلسطينيين في إقامة دولتهم بقدر ما يشكله من خطر على أمن إسرائيل. وهذا ما يجعلنا بحاجة ماسة إلى إجراءات جريئة ولموسة لتحقيق استقرار في الأوضاع على الأرض، وتحسين حياة الفلسطينيين وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية للتمكن من العودة إلى مفاوضات ذات معنى. ويعتبر تنفيذ الاتفاقيات القائمة، بما في ذلك بروتوكول باريس الخطوة الضرورية التالية، بما في ذلك حل مستدام فيما يتعلق بجباية الضرائب يساعد في ضمان تحويل واضح غير مشروط لعائدات الضرائب، وتوفير الشفافية فيما يتعلق بحسم المبالغ المستحقة على الحكومة الفلسطينية. كما أن الدعم المالي متعدد السنوات لحكومة الوفاق الوطني أمر بالغ الأهمية لتعزيز استقرارها المالي.

ما زالت الانقسامات الفلسطينية السياسية تشكل تحدياً رئيساً لقدرة حكومة الوفاق الوطني على معالجة التحديات السياسية، والأمنية، والإنسانية، والاقتصادية الخطيرة في غزة. لم يتم حتى الآن سوى قليل من التقدم الواقعي في الجهود التي تبذلها الحكومة لدمج النظم الإدارية، والقانونية، والمالية، بل والأهم دمج الأجهزة الأمنية بين قطاع غزة والضفة الغربية، إلا أن حكومة الوفاق الوطني قد حققت تقدماً في عدد من الأهداف الرامية إلى بناء الدولة.

تعتبر منطقة ج منطقة رئيسة للتواصل بين أجزاء الضفة الغربية واستمرارية فلسطين واقتصادها. وقد قدر تقرير أصدره البنك الدولي عام 2013 أنه إذا ما تم رفع القيود

المفروضة على منطقة ج، فإن المنفعة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة قد تبلغ ما قيمته 3.4 مليار دولار أمريكي، ما سيسفر عن 800 مليون دولار سنوياً من عائدات الضرائب الإضافية. لذلك يعتبر تحقيق تقدم أكبر للفلسطينيين على المدى البعيد في منطقة ج أمراً ضرورياً الآن، ويشمل ذلك إنشاء بنية تحتية بما يشمل خدمة مناطق أ و ب ، إلى جانب الموافقة على المخططات الهيكلية التي أعدتها المجتمعات المحلية في منطقة ج. وعلى الرغم من تقديم 77 مخططاً هيكلياً إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية - من أصل 108 مخططات تمت صياغتها - فإن الحكومة الإسرائيلية لم توافق حتى الآن إلا على ثلاثة منها. وبالمقابل فإن على الحكومة الفلسطينية أن تكمل هذا الجهد من خلال المخطط الوطني المكاني.

ما زالت الأمم المتحدة في غاية القلق، بشأن التحركات الأخيرة لترحيل المجتمعات البدوية الواقعة بالقرب من أبو نوار في منطقة E1 ذات الحساسية السياسية في الضفة الغربية. كما يتعرض مجتمع سوسيا المحلي الواقع جنوب الخليل لخطر التهجير القسري. وتظل السياسة الإسرائيلية المتواصلة في بناء المستوطنات وهدم الأبنية التي يملكها الفلسطينيون في منطقة ج والقدس الشرقية مدعاة لقلق شديد. وتواصل الأمم المتحدة دعوة إسرائيل إلى تجميد عملية الهدم، وأن تتراجع عن خطط التهجير، والإسراع- بشكل حاسم- في الموافقة على طلبات التخطيط المتعلقة، من أجل دفع عمليات التنظيم التي يقودها المجتمع المحلي إلى المضي قدماً.

ما زال الوضع في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية متقلباً. فالسكان الفلسطينيون في القدس الشرقية والبالغ عددهم 300,000 نسمة ما زالوا يواجهون عقبات طال أمدها للحصول على سكن، وذلك لقلّة المساحة المتوفرة لأغراض البناء، وللعملية الطويلة الأمد والمكلفة للحصول على ترخيص لأبنية جديدة. فمنذ بداية شهر نيسان لعام 2015، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم 25 مسكناً، ما أدى إلى تشريد 24 شخصاً منهم ثمانية أطفال، وإلحاق ضرر بمجموع 152 شخصاً منهم 77 طفلاً. إننا نحث السلطات الإسرائيلية على زيادة مساحة المنطقة المخصصة للأبنية الفلسطينية، من أجل الاستجابة لاحتياجات النمو الطبيعي للمجتمعات المحلية الفلسطينية، وتجميد أوامر الهدم، وضمان أن يكون التنظيم في القدس الشرقية تشاركياً، يأخذ بالحسبان احتياجات التنمية للسكان المقيمين في القدس الشرقية ونموهم السكاني الطبيعي . وما زال حصول الأطفال الفلسطينيين على التعليم مثار قلق نظراً لقلّة توفر الغرف الدراسية ذات التكلفة المعقولة، والقيود المفروضة على وصول المعلمين والطلبة من حملة بطاقة هوية الضفة الغربية.

ما زال الوضع في غزة محفوفاً بالمخاطر ويزداد السخط بين السكان. فساكن غزة يعانون من جراء انقطاع التيار الكهربائي بمعدل 12 إلى 16 ساعة يومياً، إضافة إلى وجود 40,000 موظف في القطاع العام لم يتلقوا كامل رواتبهم لأكثر من عام. وتواصل الأمم المتحدة مطالبتها برفع الإغلاقات كافة عن غزة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1860 لعام 2009، وتمشياً مع الاعتبارات الأمنية لكل من مصر وإسرائيل. وبدعم وجود مثل هذا التغيير، فإن الآلية المؤقتة لإعادة إعمار غزة تمكن بشكل متزايد من إدخال المواد على

نطاق واسع ولمجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة، بمن فيهم القطاع الخاص. هناك ما يزيد على 95,000 شخص قاموا بشراء مواد بناء لإصلاح بيوتهم، كما بدأ العمل على 18,000 بيت من البيوت التي دمرت دماراً شاملاً، أو التي لحقت بها أضراراً بالغة. إلا أن هناك حاجة لمزيد من الأموال لدعم هذه المرحلة ومرحلة إعادة الإعمار القادمة، بما في ذلك إعادة إعمار الأحياء التي دمرت دماراً شاملاً مثل حي الشجاعية. وأخيراً فإن هناك ما يزيد عن 300 مشروع بناء وبنية تحتية قيد التنفيذ أو تم تنظيفها وتجهيزها لبدء العمل. إن أقل من نصف المشاريع في النظام هي مشاريع فلسطينية تمول من مصادر فلسطينية خاصة، يمولها القطاع الخاص. كما أن إزالة الحصى، والقضبان، والمعدات الطبية، والمعدات الكهربائية البديلة، ومعدات الدفاع المدني من قائمة الاستخدام المزدوج سيخفف من التأخيرات غير الضرورية والوقت اللازم للتجهيز.

هناك حاجة ماسة للطاقة والمياه. فالتقدم يتطلب إنشاء خط للغاز الطبيعي، وتحويل محطة توليد الكهرباء في غزة، إلى استخدام الغاز الطبيعي حالما يصبح الغاز متوفراً، إضافة إلى تركيب خط الجهد العالي (161 كيلو فولت) للمساعدة في استيراد الكهرباء بشكل مؤقت، إلى أن يحين الوقت التي تستطيع فيه محطة توليد الكهرباء في غزة إنتاج الطاقة باستخدام الغاز الطبيعي. يعتبر الحصول على طاقة يمكن الاعتماد عليها شرطاً مسبقاً لمعالجة أزمة المياه الحادة في غزة، وذلك من خلال تطوير مرافق الصرف الصحي وتحلية المياه. ويتطلب ذلك بدوره تقليل الفاقد التقني في شبكة الكهرباء، عن طريق إعادة تأهيل الشبكة بشكل متواصل وزيادة مستويات الجباية من المستهلكين، عن طريق تركيب المزيد من عدادات الدفع المسبق مثلاً.

هناك موجز للخطوط العريضة لهذا النهج الشامل في الملحق أ، من تقرير لجنة الارتباط الخاصة للأمم المتحدة لشهر أيلول من عام 2014.

في نهاية المطاف، تحتاج غزة كي تزدهر إلى أن تكون قادرة على التجارة مع إسرائيل ومع بقية أنحاء فلسطين والعالم.

## ا. المقدمة

1. يقدم هذا التقرير وصفاً محدثاً للتغيرات التي حصلت على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ الاجتماع الأخير للجنة الارتباط الخاصة في السابع والعشرين من شهر أيار عام 2015، حيث يغطي الفترة الممتدة ما بين 15 أيار وحتى الأول من أيلول 2015. كما يحدد التقرير القضايا والتوصيات الرئيسية التي ستواصل الأمم المتحدة العمل عليها مع الشركاء والمجتمع الدولي من أجل تحقيق تقدم.
2. يبدأ التقرير بعرض نظرة عامة على السياق السياسي الحالي، ويحدد التطورات الرئيسية المتعلقة ببناء الدولة الفلسطينية، مركزاً على التحديات والانجازات، ثم يقدم موجزاً للتوجهات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة في الأرض المحتلة، كما ويقدم تحليلاً مفصلاً للوضع القائم في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وأخيراً يعرض لنا التقرير تحليلاً مفصلاً عن الوضع في قطاع غزة، بما في ذلك التقدم والتحديات المتعلقة بجهود إعادة الإعمار.

## ا. السياق السياسي

3. شهدت الفترة جهوداً متزايدة من المجتمع الدولي لفتح مسار ذي مصداقية لاستئناف مفاوضات مجدية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وعقد مبعوثو اللجنة الرباعية للشرق الأوسط سلسلة من المناقشات لتنشيط اللجنة الرباعية، كما عقدوا لقاءات مع كل من مصر والأردن والسعودية. ومن المبادرات الأخرى سعي فرنسا للحصول على قرار من مجلس الأمن الدولي، وإنشاء مجموعة دعم دولية لتحريك عملية السلام. وقد ركزت الأمم المتحدة كأول أولوياتها على الحاجة إلى تحسين الظروف على الأرض، للتمكين من العودة إلى مفاوضات مجدية، وتشتمل هذه الظروف على تحركات ملموسة من جانب إسرائيل لتحسين حياة الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وتحرك فلسطين لتعزيز حكومة فعالة وموحدة، تمثل الفلسطينيين في الأرض المحتلة (territory)<sup>1</sup> كافة.
4. حافظت الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي تولت السلطة في أيار برئاسة رئيس الوزراء نتنياهو، على موقفها في دعم العودة إلى المفاوضات دون شروط مسبقة. وأعلنت هذه الحكومة في شهر تموز عن عطاءات لبناء 800 وحدة سكنية جديدة في مستوطنة في القدس الشرقية. وقامت حكومة إسرائيل كذلك، بتخفيف القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين خصوصاً خلال شهر رمضان، وقد اشتمل ذلك من جملة أشياء أخرى على منح 500 تصريح لفلسطينيين من الضفة الغربية للسفر إلى الخارج عبر مطار بن

غورين، وتسهيل القيود المفروضة على الفلسطينيين للوصول إلى المسجد الأقصى، وزيادة عدد تصاريح العمل لفلسطينيين للعمل في إسرائيل. إلا أنه تم إلغاء عدد من هذه الإجراءات التسهيلية في وقت لاحق رداً على أحداث العنف ضد إسرائيليين في الضفة الغربية.

5. استمرت حكومة فلسطين في متابعة إستراتيجية دولية لإنشاء الدولة. وأعلنت القيادة الفلسطينية مرارا وتكرارا منذ انضمام فلسطين لقانون روما الأساس، في الأول من نيسان 2015، أنها تعد المعلومات لتقديمها إلى المحكمة، فيما يخص أعمال إسرائيل في غزة خلال حرب عام 2014، وسياساتها الاستيطانية وما نتج عنها من أعمال عنف، وانتهاكاتها لحقوق الإنسان. وقد تمسك الرئيس عباس بموقفه الذي يعارض مقاطعة إسرائيل ويشجع مقاطعة بضائع المستوطنات.

6. في 31 تموز جرى تنفيذ اعتداء حرق متعمد قاتل، يدعى بأن من قام به هم إرهابيون يهود، أدى إلى مقتل ثلاثة من عائلة دوابشة في قرية دوما الفلسطينية. وأنضم الأمين العام للأمم المتحدة إلى قادة إسرائيليين وفلسطينيين في إدانة الهجوم، مستنكراً دعوة حماس والجهاد الإسلامي لتصعيد العنف وتنفيذ هجمات انتقامية. وقررت القيادة الفلسطينية رداً على تلك المأساة القيام بسلسلة من الأعمال على الساحة الدولية، بما في ذلك العمل للحصول على قرار من مجلس الأمن بشأن جرائم "المستوطنين"، ودعوة الأمم المتحدة لإنشاء "نظام حماية خاص" للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، والعزم على توقيع معاهدات واتفاقيات إضافية. وقام وزير الخارجية الفلسطيني في الثالث من آب، بمقابلة النائب العام لمحكمة الجنايات الدولية، وقدم لها تقريراً عن هجوم دوما وعن عنف المستوطنين بشكل عام.<sup>2</sup> وكثفت الحكومة الإسرائيلية جهودها ضد مجموعات من المتطرفين اليهود الذين يعتقد بأنهم مسئولون عن الهجمات العنيفة ضد الفلسطينيين. وقد عبرت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عن القلق تجاه حقيقة كون منفذي الهجوم ما زالوا طليقي السراح.

7. في الوقت نفسه، تمت المحافظة على الهدوء في الحرم الشريف/جبل الهيكل، ذلك الهدوء الذي استعيد في أعقاب الاتفاقية ما بين إسرائيل والأردن في شهر تشرين الثاني 2014، وجرت المحافظة عليه طوال شهر تموز وأثناء شهر رمضان المبارك، الذي عملت فيه إسرائيل على رفع القيود عن أعمار الداخلين إلى القدس من فلسطيني الضفة الغربية لأداء الصلاة في الحرم الشريف/جبل الهيكل. إلا أن حدة التوترات قد ازدادت مع اقتراب العطلة اليهودية في 26 تموز التاسع من آب (Tish'aBe'av)، وبلغت قمته مع اقتراب أيام العطل اليهودية الكبرى في أواخر آب، بعد أن فرضت السلطات الإسرائيلية قيوداً واسعة على وصول النساء والشباب المسلمين إلى باحات المسجد الأقصى. كان الهدف المعلن لهذه الإجراءات هو منع نشاطات تقوم بها مجموعات مسلمة بحجة أنها تسعى إلى منع اليهود من زيارة مجمع المسجد الأقصى. كما استمرت

أعمال التخريب ضد المواقع الدينية الإسلامية والمسيحية واليهودية ولم تحقق السلطات سوى نجاح محدود في إلقاء القبض على الجناة.

8. ما زال التقدم في تفعيل دور حكومة الوفاق الوطني في قطاع غزة بطيئاً، بل كانت هناك تكهنات في أواسط شهر حزيران حول احتمال حل حكومة الوفاق الوطني. وبعد عدة أيام من المناقشات داخل حركة فتح قامت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بعقد اجتماع في 22 حزيران، وافقت فيه على التشاور مع الفصائل جميعها لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وبعد فشل المشاورات تم تعيين خمسة وزراء جدد في التعديل الوزاري لحكومة الوفاق الوطني في 31 تموز، وقد رفضت حركة حماس والجهاد الإسلامي هذا التعديل. وعلى الرغم من هذه الانتكاسات، فقد أبدى رئيس الوزراء الحمدالله التزامه مجدداً بإعادة دمج وإصلاح القطاع العام في قطاع غزة.

9. ما زالت البيئة الأمنية في الضفة الغربية وغزة هشة لا يمكن التنبؤ بها. فقد قامت القوات الإسرائيلية في الفترة الممتدة ما بين 15 أيار و31 آب 2015، بقتل 12 فلسطينياً وجرح 584 آخرين منهم 103 أطفال و13 امرأة. كما قتل اثنان من الإسرائيليين وجرح 53 آخرون خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، منهم ثلاث نساء وأربعة أطفال. وبالمقارنة ما بين 14 كانون الثاني و 14 أيار 2015، قتلت القوات الإسرائيلية (10) فلسطينيين وجرحت 730 آخرين منهم 184 طفلاً و26 امرأة، وقتل في الفترة نفسها إسرائيلي واحد وجرح 42 آخرون منهم امرأتان وأربعة أطفال. وقد أوردت سلطات الأمن الإسرائيلية أنباء عن تزايد مستمر في قيام الفلسطينيين بإلقاء الحجارة والقنابل الحارقة على إسرائيليين في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

10. ما زال وقف إطلاق النار الذي أنهى الأعمال العدائية بين إسرائيل والمجموعات الفلسطينية المسلحة في 26 آب 2014، صامداً رغم هشاشته. وقامت المجموعات الفلسطينية المسلحة خلال الفترة التي شملها التقرير بإطلاق 31 صاروخاً، سقط منها 20 صاروخاً على مسافة قريبة داخل قطاع غزة، وانفجرت ثلاثة منها في مواقع الإطلاق، بينما أحدثت ثمانية منها أثراً في ست من المناطق الإسرائيلية المفتوحة. ونفذت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي رداً على ذلك 15 ضربة جوية على مواقع حركتي حماس والجهاد الإسلامي داخل قطاع غزة، أدت اثنتان منها إلى جرح أربعة فلسطينيين. وقد دان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إطلاق المجموعات المسلحة الصواريخ من غزة تجاه إسرائيل، ودعا جميع الأطراف إلى منع وقوع حوادث قد تعرض حياة المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين للخطر<sup>3</sup>. وتحركت حماس في بعض الحالات خلال فترة الهدوء لمنع إطلاق العناصر السلفية للصواريخ. وأدت عيارات نارية تحذيرية أطلقتها قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في 31 تموز 2015، إلى مقتل فتى فلسطيني يبلغ من العمر 17 عاماً كان على مقربة من السياج في شمال غرب بيت لاهيا.

11. تشكلت لجنة تقصي حقائق بتاريخ 23 تموز 2014 بناء على طلب من مجلس حقوق الإنسان، وقد كلفت "بتقصي انتهاكات القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة على وجه الخصوص، وذلك في سياق العمليات العسكرية التي نفذت منذ 13 حزيران 2014، سواء ما قبل ذلك، أو خلاله أو بعده، لتحديد الحقائق والظروف، ولتحديد المسؤولين (و) تقديم توصيات، خصوصاً فيما يتعلق بتدابير المساءلة، وذلك بهدف تجنب وإنهاء الإفلات من العقاب". وقد صدر تقرير اللجنة في 22 حزيران 2015، واشتمل على توصيات تهدف إلى مساءلة الأطراف كافة. وأشارت النتائج الرئيسية إلى "انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من جانب إسرائيل والمجموعات الفلسطينية المسلحة، بعضها يرقى إلى مستوى جرائم حرب. وحثت اللجنة جميع المعنيين على اتخاذ خطوات مباشرة لضمان المساءلة والعلاج الفعال.

12. كشفت الحكومة الإسرائيلية في شهر تموز عن أن اثنين من مواطنيها كانا قد دخلا قطاع غزة في حادثين منفصلين منذ شهر أيلول عام 2014. ووفقاً لما أوردته السلطات الإسرائيلية فإن كلا الرجلين، أحدهما من أصل اثيوبي والآخر بدوي، يعانيان من مشاكل نفسية، وقد أعربت السلطات الإسرائيلية عن قلقها على صحتها. ودعا الأمين العام للأمم المتحدة جميع الأطراف الفلسطينية ذات الصلة إلى توفير المعلومات عن ظروف الإسرائيليين المفقودين والأماكن المحتملة لوجودهما، وإلى اتخاذ الإجراءات الفورية لتسهيل عودتهما إلى عائلتيهما بأمان.

13. استمر بناء المستوطنات على الرغم من التباطؤ الملحوظ في تخطيط وحدات سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية. ووفقاً للمعلومات الواردة من المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، فقد بوشر ببناء 297 وحدة سكنية في إحدى مستوطنات الضفة الغربية ما بين شهري نيسان وحزيران عام 2015، مقارنة بـ 686 وحدة سكنية في الربع السابق من العام (كانون الثاني- آذار) وأقل أيضاً من الربع الذي سبقه في الربع السابق من عام 2014 ( ) وحدة. إلا أن هذه الأرقام لا تغطي البناء في البؤر الاستيطانية التي تعتبر غير قانونية وفقاً للقانون الإسرائيلي. كما أن هناك تقدماً مستمراً في تخطيط وبناء البنية التحتية التي لها علاقة بالمستوطنات، بما في ذلك الطرق الالتفافية، ومواقع سياحية ومرافق أخرى.

14. انتقلت عملية إعادة الإعمار في غزة من مرحلتها المبكرة في إصلاح المنازل المتضررة إلى مشاريع البناء الكبرى وإعادة بناء البيوت التي دمرت بالكامل في حرب الصيف الماضي. إلا أن عملية إعادة الإعمار لا تزال تخضع لقيود بسبب نقص الأموال. وتؤكد الأمم المتحدة على موقفها من أن آلية إعادة إعمار غزة هي ترتيب مؤقت، داعية إلى رفع الإغلاقات كافة عن غزة ضمن إطار قرار مجلس الأمن رقم 1860.

15. أصدر المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في 3 آب، تقريراً خاصاً إلى الأمين العام للأمم المتحدة، يعلمه أن الوكالة تواجه أشد أزمة مالية مرت بها منذ إنشائها عام 1949، بعجز في ميزانيتها الأساسية قدره 101 مليون دولار أمريكي، وواجهت خطر أن تضطر إلى تأخير بدء العام الدراسي لحوالي 500,000 طالب وطالبة من اللاجئين في دول الشرق الأوسط، منهم 250,000 طالب وطالبة في قطاع غزة وحده، ما لم يتم معالجة العجز ما قبل منتصف شهر آب. وقد سجلت ما قبل الموعد النهائي في منتصف شهر آب، احتجاجات منها ما قام به المعلمون في غزة والضفة الغربية من المعرضين لعدم استلام رواتبهم عن فترة تعليق الدراسة، والتهديد بالإضراب من قبل العاملين في المجال الطبي والمجالات الأخرى ذات الصلة، وهو ما زاد من حدة التوتر. وأعربت الحكومات المضيفة بما فيها الأردن عن مخاوفها من التداعيات المحتملة على الاستقرار لاستمرار تأجيل بدء العام الدراسي والتأثير على الاستقرار المالي للأونروا. إلا أن المساهمات التي قدمتها المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، والإمارات العربية المتحدة، وغطت ما يقارب نصف العجز لعام 2015، والمساهمات السخية من الولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والنرويج، والسويد، والجمهورية السلوفاكية استطاعت الأونروا تأمين مبلغ 78.9 مليون دولار أمريكي. وبعد تأكيد الاتحاد الأوروبي على بذل مزيد من الجهود لحشد وسائل إضافية لسد ميزان العجز لعام 2015- فقد أعلن في 19 آب 2015 أن مدارس الأونروا ستفتح في الموعد المحدد.

### III. بناء الدولة الفلسطينية

16. تظل الانقسامات السياسية الفلسطينية تحدياً رئيساً لقدرة حكومة الوفاق الوطني على تحمل مسؤوليتها الشرعية في التصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية الخطيرة في قطاع غزة. لم يكن هناك حتى الآن سوى تقدم ملموس ضئيل في جهود الحكومة الساعية إلى دمج الأنظمة الإدارية والقانونية والمالية، بل الأهم دمج الأجهزة الأمنية بين قطاع غزة والضفة الغربية. كما تأثرت إعادة إعمار قطاع غزة سلباً بسبب هذه الانقسامات. ويمثل إنشاء " مكتب وطني لإعادة إعمار غزة" بقيادة رئيس الوزراء، وبدعم من المنسق الوطني لإعادة إعمار غزة، خطوة أولى ذات أهمية لتعزيز توحيد جهود الحكومة، ومن المهم زيادة تمكين هذا المكتب. ولتحقيق هذه الغاية فإن على المانحين دعمه لضمان تزويده بالموارد الملائمة.

17. يعتبر تفعيل حكومة الوفاق الوطني لتكون حكومة واحدة موحدة، أمراً جوهرياً لحماية وتطوير مكاسب بناء الدولة التي تحققت في السنوات الأخيرة. كما أن بسط وتوسيع سلطة حكومة الوفاق الوطني عبر كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الدعم المالي الحيوي من المانحين الذين يتساءلون على نحو متزايد، عن جدوى الاستثمار في بناء الدولة في ظل غياب الوحدة والأفق السياسي لتحقيق حل الدولتين. أدت حاجة السلطة الفلسطينية إلى قاعدة إيرادات مستقرة ومستدامة إلى تقييد عملياتها في الأرباع السنوية الأخيرة. إن وجود قاعدة إيرادات كافية وقابلة للتنبؤ بها، هي شرط مسبق لإقامة دولة حديثة وفعالة. وقد

كانت الإيرادات المحلية الإجمالية للسلطة الفلسطينية على درجة عالية من التباين من شهر إلى آخر، كما أثر الحجز التعسفي لإيرادات المقاصة التي تمثل نحو 70 بالمئة من إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية على قدرة السلطة الفلسطينية في لتخطيط نفقاتها، وفي بعض الحالات منعها من الوفاء بالتزاماتها. وبينما نجد ان العائدات التي تم حجزها في الربع الأول من عام 2015 قد أفرج عنها في الربع الثاني، فقد قلل هذا الحجز من مستوى النمو في الربع الأول وأحدث درجة من التقلب في موازنة الحكومة. وظهرت درجة عالية من التباين في الدعم الخارجي للموازنة ما بين شهر وآخر منذ كانون الثاني عام 2014 مع وجود انخفاض في إجمالي المساعدات. وقد حققت السلطات الفلسطينية بعض النجاح في التدابير المستخدمة لإدارة الأزمة المالية التي تسارعت بسبب حجز عائدات المقاصة. واشتملت هذه التدابير على زيادة عائدات الضرائب وتخفيض الديون المصرفية. ويتطلب تخفيف حدة هذا العائق، القيام بعمل متضافر من قبل الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية ، وكذلك من قبل المانحين كما هو مبين أدناه. الجهود الجارية من قبل الطرفين لتدقيق ديون الكهرباء المتراكمة على السلطة الفلسطينية، هي خطوة تمهيدية مرحب بها وضرورية لتسوية الديون المستحقة لشركة الكهرباء الإسرائيلية.

18. هنالك حاجة ملحة لإصلاح الخدمة المدنية، لتخفيف العبء المالي وضمان استمرار خدمات أساسية ومهام حكومية أخرى. ويشكل عدم دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية قلقلًا بالغًا، حيث أنه يقوض الوجود الفعلي لإطار حوكمة موحد في المناطق الفلسطينية المحتلة، وتقديم الخدمات العامة في قطاع غزة ، ما يضع عبئاً مالياً لا ضرورة له على الموازنة الأساسية لحكومة الوفاق الوطني ، ويزيد من حدة التوترات بين المجموعات المختلفة. ويواصل رئيس الوزراء الحمدالله جهوده لإيجاد حل مقبول لمشكلة موظفي القطاع العام في قطاع غزة، مؤكداً أنه لن يتعرض أي شخص للإهمال. وتواصل الأمم المتحدة دعوتها لكافة الأطراف الرئيسية لدعم هذه الجهود، ودعم رئيس الوزراء في مساعاه.

19. تنفيذ الاتفاقيات القائمة، بما في ذلك بروتوكول باريس، هو خطوة تالية أساس، تشتمل على إيجاد حل مستدام لتحصيل الضرائب، يساعد على ضمان التحويل غير المشروط والمنتبأ به لعائدات الضرائب، ويوفر شفافية فيما يتعلق بالمبالغ المحسومة من الأموال المستحقة على الحكومة الفلسطينية. ويمكن أن يكون التدقيق الشامل أمراً ذا قيمة في تحديد طبيعة ومبالغ الديون المستحقة والتسرب الضريبي بدقة، الأمر الذي يمكن أن يشكل بدوره خطوة هامة نحو تحقيق حل مستدام للتحدي المتمثل في تحصيل الإيرادات.

20. الدعم المالي لسنوات عديدة لحكومة الوفاق الوطني، أمر بالغ الأهمية لتعزيز استقرارها المالي. وينبغي على المجتمع الدولي ، تمشياً مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للأعوام 2014-2016 أن يبسر الوصول إلى استقرار مالي بصورة متزايدة، عن طريق توفير تمويل للموازنة الأساسية للحكومة لعدة سنوات. فالالتزام لعدة سنوات، يساعد حكومة الوفاق الوطني على القيام بإصلاحات إدارية وقانونية ومالية لأجل أبعد، ويسهل من الاستثمار بعيد المدى في البنية التحتية الحيوية ونظام تقديم الخدمات، كما يقلل من الحاجة للجوء للحلول قصيرة الأمد، الأقل استدامة وأكثر تكلفة لمعالجة الثغرات في الموازنة. علاوة على ذلك، فإن إعداد الوكالات

المنفذة لتقارير شاملة حول تمويل المانحين في الوقت المناسب، يعزز من فهم تدفق الأموال للأنشطة الإنسانية والإنمائية، مما يساعد على تخطيط النفقات بشكل أفضل.

21. على الرغم من التحديات التي واجهتها حكومة الوفاق الوطني خلال الفترة التي شملها التقرير، فقد حققت هذه الحكومة تقدماً في عدد من الأهداف الرامية إلى بناء الدولة، تمشياً مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك تنفيذ المعايير الدولية المنصوص عليها في معاهدة حقوق الإنسان. وتجري تقييمات أولية لجميع الوزارات ذات الصلة، في عملية إعداد تقارير أولية لهيئات معاهدة جنيف. وقد بدأ العمل في شهر آب 2015 على إعداد مسودات تقارير حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والسياسية قيد المراجعة. وبدأ العمل كذلك على إعداد تقارير عن اتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد ألزمت الحكومة نفسها بإجراء عملية شاملة من المشاورات الوطنية، لوضع اللمسات الأخيرة على التقارير التي يمكن أن تكون أساساً متيناً لأجندة مركزة لحقوق الإنسان.

22. التعليم: قامت وزارة التربية والتعليم ببناء 123 غرفة صفية، وترميم 15 مدرسة، وتوفير 18,110 قطعة أثاث للمدارس. وتم افتتاح ست مدارس صناعية، وإنشاء 12 مكتبة جامعية للطلبة الأكثر ضعفاً.

23. الإسكان والتنمية الحضرية: قدمت حكومة الوفاق الوطني تقرير دولة فلسطين لأمانة المونل الثالث ( مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة). وقد سلط التقرير الضوء على الإنجازات التي تحققت في مجال التنمية الحضرية المستدامة خلال العشرين سنة الماضية منذ المونل الثاني (1996)، وحدد التحديات الحضرية التي تواجه فلسطين، خصوصاً تلك التحديات الناتجة عن الاحتلال والمتعلقة بالتنمية الحضرية، والإسكان، والخدمات الحضرية، وسهولة الوصول إلى الأرض والموارد الطبيعية.

24. تمكين المرأة: أبرمت وزارة شؤون المرأة مذكرة تفاهم مع المؤسسة الأمريكية لإغاثة اللاجئين في الشرق الأدنى (أنيرا)، من أجل تحسين وضع المرأة في الاقتصاد. وستدعم الحكومة اعتماد شهادات الخريجات الجامعيات، وبناء مشاريع إسكان بأسعار معقولة للأسر التي تعيلها نساء، وتمكين المرأة اقتصادياً من خلال المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.

25. التنسيق الأمني: باشرت وزارة الداخلية ببرنامج للتغيير التنظيمي تقوده الوزارة لمدة ثلاث سنوات بدعم من الأمم المتحدة. يسعى البرنامج إلى: (أ) تعزيز الهياكل المؤسسية وهياكل القطاعات والرقابة المدنية (ب) تعزيز التخطيط الاستراتيجي للقطاعات، والرصد والتقييم، والبحث (والسياسات)، والقدرات على إدارة المساعدات (ج) تعزيز خدمات الدعم الأساسية (د) تعزيز قدرة وزارة الداخلية على التواصل مع مجتمعاتها المحلية وتحسين صورة القطاع من خلال وحدة فعالة للاتصال مع وسائل الإعلام والتعامل مع الشكاوى.

26. الطاقة: وضعت سلطة الطاقة الفلسطينية اللمسات الأخيرة على مشروع قانون الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وأعدت تعليمات مفصلة عن القياس الصافي، وهي عملية تسمح للعملاء المشتركين بالكهرباء المنزلية والتجارية بإنتاج كهرباء خاصة بهم من الطاقة الشمسية أو مصادر أخرى ، وتغذية الشبكة بكمية الكهرباء الفائضة عن حاجاتهم. وقامت سلطة الطاقة الفلسطينية بتأهيل وتوسيع شبكات الكهرباء في عدة مناطق في الضفة الغربية وغزة، وبناء مختبر للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، لمساعدة مبادرات الأبحاث والقياس. كما أعلنت عن عطاءات للتنقيب عن النفط في الضفة الغربية.

27. الحماية الاجتماعية : واصلت وزارة الشؤون الاجتماعية تنفيذ إستراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية 2014-2016 بدعم من الأمم المتحدة، ويشمل ذلك العمل تعزيز تصميم نظام شبكة الأمان الاجتماعي الوطني ، بما في ذلك تحسين عملية اختيار المستفيدين، ومعايير وعملية الاستهداف. وتضع لجنة الضمان الاجتماعي الوطنية الثلاثية<sup>4</sup> اللمسات الأخيرة على قانون ضمان اجتماعي جديد، سيقدم لمجلس الوزراء لاعتماده بحلول نهاية عام 2015. ولتحقيق هذه الغاية، تسعى منظمة العمل الدولية للحصول على دعم من المانحين بقيمة 3.7 مليون دولار أمريكي لعملية إنشاء مؤسسة ضمان اجتماعي مستقلة تديرها هيئة ثلاثية، تعمل على إدارة وتنفيذ نظام الضمان الاجتماعي الوطني الجديد لعمال القطاع الخاص. وتم رسم خارطة طريق توفر الخطوات التالية الملموسة والجدول الزمنية للإدارة الجديدة. وأخيراً فإن منظمة العمل الدولية تنفذ نشاطات لزيادة الوعي بالخطة الجديدة، مستهدفة عمال القطاع الخاص وغيرهم من أصحاب المصالح.

28. الاستعداد والاستجابة للكوارث: جمع الفريق الوطني للحد من الكوارث نحو 17 مؤسسة فلسطينية بقيادة مكتب الرئيس، كجزء من متابعة أعمال بعثة الأمم المتحدة لفلسطين لتقييم الكوارث والتنسيق في 2014، وذلك من أجل العمل على وضع سياسة منسقة وإطار قانوني لإدارة مخاطر الكوارث في فلسطين. وقد دعمت الأمم المتحدة إنشاء منبر على الانترنت، كي يستخدمه الدفاع المدني الفلسطيني، ومكاتب المحافظين، والبلديات، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ووكالات الأمم المتحدة، والمجموعات الدولية والوطنية، من أجل تعزيز غرف العمليات وبروتوكولات الطوارئ خلال عواصف الشتاء الأخيرة. ويعمل النظام على إنشاء منبر مشترك لجمع ومعالجة وتحليل الاحتياجات الإنسانية ما بين المستجيبين في العمل الإنساني على الأرض. كما تم تطوير مجموعة من الأدوات لإدارة المعلومات، مثل البوابة الإلكترونية للاستعداد للطوارئ، وتطبيق على الهاتف الذكي لتعزيز جمع البيانات فوراً، وقدرات التقييم، إضافة إلى أداة متطورة لرسم الخرائط. وقامت الأمم المتحدة بتسليم أدوات الاستعداد للطوارئ إلى الدفاع المدني الفلسطيني في شهر حزيران عام 2015. وتعمل هذه الأدوات على دعم قدرة الدفاع المدني للاستجابة أثناء الطوارئ، وتطوير قدراتهم للاستجابة للطوارئ بشكل عام.

29. ما زالت الأمم المتحدة ملتزمة، من خلال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية (UNDAF)، بدعم حكومة الوفاق الوطني في تحقيق أهدافها المبينة في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية، وتحديد المجالات الرئيسية وأمثلة الدعم ضمن الخطة/الدورة الحالية. وتبلغ مستويات التمويل لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية حتى هذا التاريخ 563 مليون دولار أمريكي من

أصل 2.15 مليار لازمة للفترة 2014-2016. وتشتمل هذه المتطلبات المنقحة التدخلات التي تم عرضها مسبقاً ضمن خطة الأمم المتحدة للتحوّل في قطاع غزة. وإضافة لاستمرارها في دعم خطة التنمية الوطنية الفلسطينية، ستعزز الأمم المتحدة مشاركتها في تطوير وثيقة تخطيط وطنية جديدة، وما يرتبط بها من تقييم شامل ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، يبدأ بعد بداية الخطة التالية لخطة التنمية الفلسطينية الحالية، ويغطي سنوات 2018-2022. وستعمل الأمم المتحدة على دعم جهود الوزارات التنفيذية ذات الصلة، لكنها ستستخدم أيضاً الكم الكبير من البيانات الجديدة المتوفرة، بما في ذلك التقييم الشامل لتقدم حكومة الوفاق الوطني تجاه أهداف التنمية الألفية، والمسح العنقودي متعدد المؤشرات 5 الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتعزيز تخطيطه وبرمجته.

#### IV. التطورات الاجتماعية – الاقتصادية الرئيسية في فلسطين

30. الانتعاش الاقتصادي الناشئ في الربع الرابع من عام 2014 توقف في الربع الأول من عام 2015. وانخفض الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي لفلسطين انخفاضاً طفيفاً في الربع الأول من عام 2015، مقارنة بالربع السابق من العام بسبب وجود انكماش في النشاط الاقتصادي بنسبة 3 بالمئة في الضفة الغربية (1.8 بالمئة من النمو سنوياً)، إلا أن حدته انخفضت نتيجة لارتفاع النمو في قطاع غزة بنسبة 6.7 بالمئة (انكماش بنسبة 8 بالمئة سنوياً). وبذلك تضاعفت الفجوة بين قطاع غزة والضفة الغربية في الربع السنوي الثاني على التوالي، بعد أن كانت قد ارتفعت بشكل حاد خلال فترات أرباع السنة الثلاثة السابقة.<sup>5</sup>

31. انخفضت نفقات الاستهلاك للأسرة، وإجمالي تكوين رأس المال، والصادرات في الضفة الغربية، أما في غزة فقد ارتفع استهلاك الأسرة النهائي وانخفضت الصادرات، واستمر إجمالي تكوين رأس المال سلبياً للربع الخامس على التوالي.

32. حدث انكماش كبير في قطاعات الزراعة، والأحراش، وصيد الأسماك مقارنة بربع السنة السابقة (40 بالمئة)، وكذلك في قطاعات التعدين، والتصنيع، والكهرباء، والمياه (10 بالمئة) في الضفة الغربية، قابلها نمو بنسبة 10 بالمئة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة الذي تفوق على قطاع الخدمات كأكبر قطاع في الربع الأول من عام 2015. وكان النمو في غزة في الربع الأول من عام 2015 مدفوعاً بشكل أساس، بطفرات في قطاعات التعدين والتصنيع والكهرباء والمياه، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاعات البناء. وشهدت الضفة الغربية وقطاع غزة انكماشاً في الإدارة العامة والدفاع (6.7 بالمئة و 10 بالمئة على التوالي). جزء من التجارة، الذي كان يتم سابقاً عبر الأنفاق غير القانونية بين غزة ومصر، تحول الآن عبر معبر كرم سالم، وأصبح يسجل في الإحصائيات الرسمية. ويمكن أن يعزى جزء من النمو الذي طرأ في قطاع غزة في الربع الأول من عام 2015، إلى هذا الجزء الذي لم يكن يرد سابقاً في الاقتصاد، وانتقل إلى القنوات المسجلة رسمياً.

33. ما زال وضع البطالة مزرياً، خصوصاً في غزة، ما يثير المخاوف من زيادة التطرف لدى الشباب. وكانت معدلات البطالة في غزة أعلى مما هي عليه في الضفة الغربية باستمرار ولعدة سنوات، واتسعت هذه الفجوة في السنوات الثلاثة الأخيرة، بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية في غزة، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب في غزة مثلاً ضعف معدل البطالة بين الشباب في الضفة الغربية بشكل مستمر في الأرباع السنوية الستة الماضية.

34. انخفضت معدلات البطالة في فلسطين انخفاضاً طفيفاً بنسبة (0.9 بالمئة). ويعزا الانخفاض في معدلات البطالة في الضفة الغربية (1.1 بالمئة) بشكل رئيس إلى تدني مشاركة القوى العاملة. كما انخفضت معدلات البطالة بنسبة مماثلة في غزة (1.2 بالمئة) على الرغم من أن مشاركة القوى العاملة فيها كانت أكبر. وبذلك كان عدد الوظائف المستحدثة في غزة إلى حد ما أكثر مما يشير إليه الانخفاض في معدلات البطالة. إلا أن معدل البطالة في غزة ما زال أعلى من 40 بالمئة على الرغم من التعديلات في عدد الباحثين الإضافيين عن العمل في الربع الأول. علاوة على ذلك، فقد كانت أكبر معدلات الانخفاض في البطالة في الربع الأول من عام 2015 ما بين الشباب (الأعمار 15-19 سنة) الذين من المرجح أن يكونوا في الدرجة الأدنى من سلم الأجور. وتوقف الانخفاض في معدلات البطالة لعامة السكان وللشباب كذلك مرة أخرى في الربع الثاني من عام 2015<sup>6</sup>

35. استمرت معدلات البطالة بين النساء أعلى مما عليه بين الرجال في جميع المجالات بشكل عام بالرغم من أن معدلات مشاركتهن. في سوق العمل هي أقل كثيراً، وقد ازدادت معدلات البطالة بين النساء في غزة في الربع الثاني من عام 2015، حيث ارتفعت لأكثر من 59 بالمئة للمرة الثالثة في الأرباع السنوية الستة الأخيرة.

36- إن حجم معدل البطالة في فلسطين، واستمرار معدلات البطالة المرتفعة، وتوزيع فرص عمل جديدة تشير إلى أن النمو وحده لن يكون كافياً لمعالجة مشكلة البطالة في فلسطين على المدى القريب والمتوسط. فبينما كانت مرونة التوظيف عالية بشكل استثنائي في بعض أرباع السنة، فقد كانت المكاسب المتعلقة بعدد الموظفين الكلي قليلة جداً ليس لها تأثير ملحوظ على النمو. كما أنه من غير المتوقع أن تعمل برامج النقد مقابل العمل قصيرة الأمد على معالجة البطالة المزمنة. وإذا ما سمح للنمو الذي ترافقه بطالة بالاستمرار بشكل خاص في غزة، فإنه سيعزز من عدم المساواة، ويزيد من تاجيح التوترات الاجتماعية. على الحكومة الفلسطينية أن تعمل الآن على تطوير إستراتيجية شاملة لضمان خلق مزيد من فرص العمل وتحقيق قدر أكبر من المساواة في حصول مختلف المجموعات على فرص عمل. ويتم تشجيع الحكومة الإسرائيلية، تمثيلاً مع الممارسات التي كانت سائدة قبل عام 2007، على النظر في منح سكان غزة تصاريح عمل في إسرائيل. علاوة على ذلك، فإن على الأطراف كافة أن تدرك أن التنفيذ الكامل لبروتوكول باريس، شرط مسبق لمعالجة مشكلة البطالة على المدى البعيد.

37. يعتبر التمويل متعدد السنوات الذي توفره الأمم المتحدة والشركاء لبرامج المساعدات الإنسانية والإنمائية، أمر حاسم في معالجة الوضع الاجتماعي الاقتصادي. وقد وفر المجتمع

الدولي حتى الآن في عام 2015 ما قيمته 314 مليون دولار أمريكي (44.5 بالمئة) من أصل 706 مليون دولار لازمة للمساعدات الإنسانية في فلسطين من خلال خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2015، ما يترك عجزاً قدره 392 مليون دولار. أما في الجانب التنموي، فتبلغ مستويات التمويل لإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية (UNDAF) ما قيمته 563 مليون دولار أمريكي من أصل مبلغ 2.15 مليار مطلوب خلال الفترة 2014-2016. وتشمل هذه المتطلبات المنقحة تدخلات تم عرضها سابقاً في خطة الأمم المتحدة للتحويل في غزة.

## V. الوضع على الأرض

### V.1 التنقل والوصول : الضفة الغربية وقطاع غزة

38. على الرغم من أن بناء الجدار كان في حده الأدنى خلال الفترة التي شملها التقرير، فقد كان للأجزاء المكتملة عواقب وخيمة على الفلسطينيين، وعلى قابلية الدولة الفلسطينية للحياة والنمو. وقد أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية حكماً في 6 تموز بأن باستطاعة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي أن تبدأ ببناء جزء من الجدار عبر وادي كريمة من شأنه أن يعزل دير كريمة عن بيت جالا، وأن يمنع وصول 58 أسرة إلى أراضيها الزراعية. وورد بأن الأعمال التحضيرية لهذا الجزء من الجدار قد بدأت في 17 آب، واكتمل بناء ما يقارب 64.2 بالمئة (456 كيلو متراً) من الجدار المخطط أن يمتد طوله إلى 710 كيلومتراً.

39. يشكل الجدار ونظام التصاريح والبوابات المرتبط به العقبة الرئيسة أمام حرية تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية. وإذا ما اكتمل الجدار كما هو مخطط له فإنه سيترك 9.4 بالمئة من الضفة الغربية على جانبه الغربي، أو في الجانب "الإسرائيلي"<sup>7</sup>. ويحتاج معظم المزارعين الفلسطينيين إلى تصاريح خاصة للوصول إلى أراضيهم الزراعية الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، والتي أعلنت "منطقة مغلقة". ويتم مرور أصحاب التصاريح الممنوحة عبر نحو 85 بوابة مخصصة للوصول إلى الأراضي الزراعية. وتظهر البيانات التي جمعتها الأمم المتحدة، بأن منتوج أشجار الزيتون الواقعة بين الجدار والخط الأخضر أصبح أقل من منتوج أشجار الزيتون في الجانب الفلسطيني بنسبة 60 بالمئة. ويعتبر الجزء الممتد داخل الضفة الغربية ( حالياً ما يقارب 85 بالمئة) وفقاً للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية عام 2004 ، غير قانوني ويجب إزالته.

40. قام مكتب منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق خلال الفترة التي شملها التقرير من أيار وحتى أيلول 2015 بتعديل بعض السياسات، أدت إلى حد ما إلى تسهيل حركة

المجموعات المؤهلة من السكان عامة. ويشمل ذلك في الضفة الغربية الإذن لحملة بطاقة هوية الضفة الغربية من أعمار محددة ( النساء بعمر خمسين سنة فأكثر، والرجال بعمر 55 سنة فأكثر) بالدخول إلى إسرائيل بما فيها القدس بدون تصاريح. كما أذن مكتب التنسيق لعدد معين من العاملين في المجال الطبي بأن يقودوا سياراتهم في إسرائيل، وخفف القيود المفروضة في عدد من نقاط التفتيش بما فيها عند حاجز "الجيب" وحاجز مكتب التنسيق "DCO". واستمرت الإدارة المدنية الإسرائيلية بالموافقة على زيادة الحصص من التصاريح الممنوحة للتجار والمهنيين الساعين للمشاركة في حلقات دراسية في إسرائيل. وازدادت كذلك حصص تصاريح التجار من حملة بطاقة هوية غزة، حيث ارتفع عدد التصاريح من 500 تصريح أعطيت ما قبل الحرب إلى 3000 تصريح، وارتفع العدد في الأشهر الأخيرة إلى 5000 تصريح. أما التسهيل الآخر الملحوظ بالنسبة لحملة بطاقة هوية غزة، فهو إذن التصاريح الأسبوعي الذي يمنح لما يقارب 200 من المدنيين ( الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة) للسفر إلى القدس لمدة يوم كامل لأداء صلاة الجمعة.

41. من شأن القيود المفروضة على حركة مقدمي المساعدات الإنسانية أن تعيق جهود الإغاثة وجهود المساعدات الإنسانية في غزة. ويتزايد عدد الأشخاص الذين يسافرون عبر معبر إيريز بسبب مجموعة من التدابير التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية منذ بداية العام، والهادفة إلى تسهيل حركة الفلسطينيين. وبلغ عدد الذين عبروا معبر إيريز في شهر آب من عام 2015 أكثر من 18,300 شخصاً مقارنة بمجموع 9350 شخصاً في كانون الثاني من نفس العام. ولا تزال حركة الموظفين العاملين مع المؤسسات الدولية من وإلى غزة متردية، وقد لوحظ ذلك منذ نهاية الأعمال العدائية في صيف العام الماضي<sup>8</sup>

42. طبقت وزارة الدفاع الإسرائيلية بعد اختفاء المواطنين الإسرائيليين الاثنتين في غزة، حظراً على دخول عرب إسرائيل وحملة بطاقة القدس الشرقية إلى قطاع غزة، وقد تأثر نتيجة لذلك آلاف الأشخاص ومئات العاملين في تقديم المساعدات. وفي ضوء التدهور العام في تجهيز تصاريح غزة لموظفي المؤسسات الدولية بشكل عام، والصعوبات المتزايدة التي يواجهها موظفون المقيمون في غزة في الحصول على تصاريح للخروج من غزة بشكل خاص، فإن هذا الحظر الأخير يحد من عمليات المؤسسات الدولية، ما يعيق قدرتها على توفير الإغاثة للسكان الأكثر تضرراً. وقد جرى منع الإسرائيليين اليهود من دخول القطاع منذ ما يقرب من عقد من الزمن.

43. لأول مرة منذ عام 2012، جرت إعادة النظر في قائمة المواد ذات الاستخدام المزدوج لغزة مرتين هذا العام. وقد شطب من القائمة بعض المواد المحظورة، بما في ذلك مضخات المياه، وبعض العناصر والأدوات المستخدمة في تحليل الدم،<sup>9</sup> في حين أضيفت مواد أخرى إلى القائمة، مثل بعض الأخشاب ذات الأبعاد المحددة، ومواد لها علاقة باللوازم الكهربائية. وما زال تشكيل القائمة، والأسلوب غير الشفاف الذي يتم به إضافة المواد، والأوصاف الواسعة الواردة تمثل إشكالية. ونتيجة لذلك أصبح استيراد المواد الأساسية، وخصوصاً المعدات للأغراض الطبية والدفاع المدني والأدوات الكهربائية مرهق وغير فعال. كما أن إضافة مواد على قائمة الاستخدام المزدوج تعيق الجهود الرامية للتعافي وإعادة الإعمار في غزة. وبالتالي فإنها تزيد

من الإحباط والمخاطر الأمنية، بحيث تضعف تلك الإضافات من تقديم الخدمات الأساسية. يجب إزالة الحصى، والقضبان، والمعدات الطبية، واللوازم الكهربائية البديلة، ومعدات البحث والإنقاذ التابعة للدفاع المدني بأسرع قدر ممكن من قائمة الاستخدام المزدوج<sup>10</sup>

## 2.7 نظرة عامة : الضفة الغربية

44 . استمر الوضع السياسي والأمني في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية خلال الفترة التي شملها التقرير متقلباً. ونفذت قوات الأمن الإسرائيلية ما بين شهر أيار وشهر آب 2015 (1,096) عملية تفتيش واعتقال حيث اعتقلت 1,511 فلسطينياً. وفي عام 2014، ارتفع عدد اللاجئين الذين أصيبوا بجراح باستخدام قوات الأمن الإسرائيلية للذخيرة الحية داخل المخيمات وحولها بنسبة 139 بالمئة مقارنة بعام 2013 (122 جريحاً مقارنة بـ 51 جريحاً عام 2013). إلا أن العدد انخفض بشكل ملحوظ عام 2015، حيث توقف عند 37 جريحاً في الفترة ما بين كانون الثاني ومنتصف شهر آب. وبلغ عدد الجرحى داخل المخيمات وحولها حتى منتصف شهر آب 150 جريحاً مقارنة بـ 778 جريحاً عام 2014، و 486 جريحاً عام 2013. وحتى هذا التاريخ من عام 2015 ( أي حتى 16 آب 2015) قتل سبعة لاجئين ، اربعة منهم قتلوا داخل مخيمات اللاجئين وحولها.

45. استمر عدد هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين في أنحاء الضفة الغربية كافة ما بين شهري أيار وآب على حاله دون تغيير، مقارنة بالفترة ما بين كانون الثاني ونيسان من عام 2015 (71 مقارنة بـ 72 حادثاً). كما استمرت تحرشات المستوطنين.

46. في يوم واحد، جرى هدم ما مجموعه 22 مبنى في أربعة تجمعات للبدو اللاجئين في منطقة ج قرب القدس الشرقية في شهر آب، ما أدى إلى تشريد 78 فلسطينياً منهم 49 طفلاً. ويمثل هذا أكبر عدد من الفلسطينيين الذين شردوا في الضفة الغربية في يوم واحد منذ حوالي ثلاث سنوات، وقد أثر ذلك على بعض أكثر التجمعات ضعفاً في الضفة الغربية. وكانت كثير من هذه الأسر اللاجئة قد تعرضت للتشريد أربع مرات في السنوات الأربع الماضية. هذه التجمعات الأربعة، مدرجة في خطط إسرائيلية لترحيل التجمعات البدوية الفلسطينية إلى ثلاثة مواقع محددة. وقد تم هدم 450 مبنى في 145 حادثة في الضفة الغربية اعتباراً من 31 آب 2015، 88 مبنى منها كان قد تم تمويل بنائها من مانحين، ما ألحق ضرراً بمجموع 1879 شخصاً (منهم 797 طفلاً)، جرى تشريد 521 منهم ( من بينهم 295 طفلاً). ومقارنة بذلك، فقد تم هدم 403 مبنى في 132 حادثة منذ 31 آب عام 2014، ما ألحق ضرراً بمجموع 1185 شخصاً (من بينهم 634 طفلاً)، جرى تشريد 822 شخصاً ( من بينهم 422 طفلاً) منهم. وفي شهر آب من عام 2015 وحده، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم ما مجموعه 142 مبنى تعود ملكيتها لفلسطينيين في منطقة ج والقدس الشرقية، ويمثل هذا أكبر عدد لأكثر من خمس سنوات، حيث أدى إلى تشريد 201 فلسطينياً أكثر من نصفهم من الأطفال.

### 3.7 الضفة الغربية : منطقة ج

47. منطقة ج، التي تمثل أكثر من 60 بالمئة من الضفة الغربية، هي منطقة أساسية للتواصل بين أنحاء الضفة الغربية، ولقابلية فلسطين واقتصادها للحياة والنمو، كما أنها منطقة أساسية لتوسيع البنية التحتية العامة، مثل المواصلات، وشبكات المياه والكهرباء، ومحطات معالجة المياه العادمة ومكبات النفايات، وتطوير القطاع الخاص. وهي أيضا ذات أهمية لاحتياجات التجمعات السكانية الفلسطينية للتنمية في المناطق الفلسطينية المحتلة كافة. وما زال الفلسطينيون غير قادرين على الاستفادة من إمكانيات منطقة ج، بسبب السيطرة الأمنية والإدارية المستمرة على المنطقة من قبل السلطات الإسرائيلية، بما في ذلك القيود المفروضة على التنظيم وتقسيم المناطق، والتوسع الاستيطاني المستمر.

48. ستواصل الأمم المتحدة دعمها للسلطات والمجتمعات السكانية المحلية الفلسطينية في تطوير بنية تحتية اجتماعية واقتصادية ملائمة في منطقة ج. قامت الأمم المتحدة سابقاً، كجزء من العمل المشترك مع المبعوث الأمريكي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط آنذاك، ومكتب ممثل اللجنة الرباعية في ذلك الوقت، بدعم بناء وتوسيع أكثر من 30 مدرسة ومركزاً صحياً في منطقة ج، من خلال عملية سماح استثمرت الوقت بشكل فعال، وضمنت الحصول على تصاريح خلال فترة 4-6 أشهر. من الضروري أن تكون مثل عملية السماح الموثوقة هذه التي تستثمر الوقت بشكل فعال، متاحة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الفلسطينيين من أجل تيسير التنمية الفلسطينية في منطقة ج وفتح آفاق لإمكانيات اقتصادية أساسية. إلا أنه للأسف لم تتم الموافقة ضمن الجداول الزمنية المتفق عليها، على مجموعة من الأعمال ذات الصلة بالزراعة، كانت ستنفذها الأمم المتحدة بدعم مالي من الحكومتين البريطانية والهولندية، قدرت قيمتها بما يقارب خمسة ملايين دولار أمريكي. و نتيجة لذلك، أعيد تخصيص جزء منها خارج المناطق الفلسطينية المحتلة.

49. ألحقت القيود الإسرائيلية على الاقتصاد في منطقة ج في الضفة الغربية أضراراً بالاقتصاد الفلسطيني بأكمله. وإذا ما تم رفع القيود المفروضة على منطقة ج، فإن المنفعة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة يمكنها أن تبلغ ما قيمته 3.4 مليار دولار أمريكي، ما يسفر عما قيمته 800 مليون دولار سنوياً من عائدات الضرائب الإضافية<sup>11</sup>. ويأتي الجزء الأكبر منها من الزراعة واستخراج معادن البحر الميت.

50. تستطيع الحكومة الفلسطينية اتخاذ عدد من التدابير بالموازاة مع التغييرات المبينة في الفقرة 48. أولاً- نحث السلطات الفلسطينية على البدء بإصلاحات إدارية من شأنها أن تساعد المستثمرين على تسجيل أعمالهم التجارية بسهولة أكبر، وتنفيذ العقود والحصول على تمويل. ثانياً- نحث السلطات الفلسطينية على تسريع مسيرتها نحو تسجيل كامل الأراضي، الذي حالما يكتمل، من شأنه أن يكون له تأثير كبير على تطوير كافة المناطق، بما في ذلك مساحات واسعة تقع في منطقة ج في الضفة الغربية.<sup>12</sup>

51- عملية الموافقة على المخططات الهيكلية في منطقة ج ما زالت بطيئة وغير ملائمة، ما يعيق التنمية، ويجعل البيوت وأعمال البنية التحتية والنشاطات الزراعية صغيرة الحجم عرضة للهدم. وقد تمت الموافقة حالياً على ثلاثة مخططات هيكلية فقط، أعدت لأربعة مجتمعات محلية من بين 77 مخططاً قدمت للإدارة المدنية الإسرائيلية ( من أصل 108 مخططات تمت صياغتها)<sup>13</sup>. ولا تزال المجتمعات المتبقية غير قادرة على تلبية حاجاتها إلى السكن والخدمات، خشية هدمها وتشريدهم، أو أي عمل آخر قد تقوم به السلطات الإسرائيلية ضدهم.

52. توصلت مجموعة مستقلة من المخططين الدوليين، دعته مؤئل الأمم المتحدة لمراجعة التنظيم المطبق في منطقة ج والمخططات التي أعدها المجتمع المحلي، إلى أن هذه المخططات سليمة من الناحية الفنية. وتطلب المجموعة من الإدارة المدنية الإسرائيلية أن تجيز هذه المخططات دون تأخير. كما أن الحكومة الإسرائيلية مطالبة بتسريع الموافقة على المخططات الهيكلية المعقدة، لتساعد عملية التنظيم التي تديرها المجتمعات المحلية الأساسية التي تعتبر جوهرية للنمو السكاني والاقتصادي، وأن توقف هدم البيوت الفلسطينية والأبنية الأخرى المبنية بدون تصاريح إسرائيلية، إلى أن يحين الوقت الذي تكون فيه مخططات هيكلية ملائمة قد أعدت لجميع المجتمعات الفلسطينية المحلية وتمت المصادقة عليها. على أصحاب المصالح ذوي الصلة عند تطوير تلك المخططات الهيكلية، أن يضمنوا الأخذ بالاعتبار المعايير المستخدمة، مثل العلاقة مع المجتمعات المجاورة، وإدخال الأراضي الزراعية، وتواصل تلك المخططات عبر المناطق المقسمة إلى أ/ب/ج. كما أنه من المهم أن تضمن الحكومة الفلسطينية عند تطوير مخططات هيكلية ذات زخم، أن ترافق هذا الجهد جهود تنظيم واسعة أخرى في المناطق الفلسطينية المحتلة، وبشكل خاص من خلال المخطط الوطني المكاني .

53. ازدادت عمليات الهدم عام 2015 حتى الآن في عددها وتأثيرها العام، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2014. وقد تم هدم 386 مبنى في 109 حوادث اعتباراً حتى 31 آب 2015، منها 83 مبنى قد تم تمويلها من مانحين، ما ألحق ضرراً ب 1532 شخصاً ( من بينهم 624 طفلاً)، شرد منهم 482 شخصاً (من بينهم 278 طفلاً). وبالمقارنة، فقد تم هدم 350 مبنى في 90 حادثة حتى 31 آب من عام 2014، ألحقت أضراراً بمجموع 994 شخصاً ( من بينهم 546 طفلاً) ، شرد منهم 668 شخصاً ( من بينهم 365 طفلاً). وفي شهر آب 2015 وحده، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم ما مجموعه 142 مبنى تعود ملكيتها لفلسطينيين في منطقة ج والقدس الشرقية، وهو أعلى رقم خلال أكثر من خمس سنوات، حيث تم تشريد 201 فلسطينياً أكثر من نصفهم من الأطفال.

54. وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والموارد الطبيعية في منطقة ج أمر أساسي لتسهيل الاستثمار وتلبية احتياجات التنمية للسكان في الضفة الغربية الذين يزداد عددهم. ويحد التنظيم المطبق في هذه المنطقة من قدرة السلطات الفلسطينية والقطاع الخاص على الاستثمار. فبناء مصنع إعادة تدوير النفايات الصلبة المخطط له في دير شرف غربي مدينة نابلس على سبيل المثال، سيحقق بعد بنائه فوائد اقتصادية وبيئية، بما في ذلك إنتاج الطاقة، وخلق فرص عمل للجزء الشمالي الأوسع من الضفة الغربية. وتواصل بلدية نابلس جهودها في التنسيق مع مثيلاتها من المؤسسات الوطنية لضمان فعالية المشروع عند تنفيذه في المستقبل. إننا نحث

السلطات الإسرائيلية على ضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية في منطقة ج، بما في ذلك المياه، وعلى تسهيل الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الواسعة.

55- ما زالت الأمم المتحدة قلقة إلى حد كبير تجاه التحركات الأخيرة لترحيل المجتمعات البدوية قرب أبو نوار في منطقة E1 ذات الحساسية السياسية في الضفة الغربية، وهو ما قد يكون له علاقة ببناء المستوطنات. أبو نوار هي مجتمع من تلك المجتمعات الواقعة في أواسط الضفة الغربية، التي أمرت السلطات الإسرائيلية بترحيلها إلى موقع الجبل القريب. إن سياسة إسرائيل المتواصلة في بناء المستوطنات وهدم الأبنية التي تعود ملكيتها للفلسطينيين في منطقة ج في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، أمر مقلق للغاية. وتدعو الأمم المتحدة إسرائيل لتجميد عمليات الهدم، وأن تلغي خطط " الترحيل "، وتسريع الموافقة بشكل حاسم على طلبات التنظيم المعقمة، والمساعدة في تمكين عمليات التنظيم التي يديرها المجتمع المحلي على المضى قدماً.

56. يتعرض مجتمع سوسيا الواقع جنوب الخليل كذلك لخطر الترحيل. وقد رفضت الإدارة المدنية الإسرائيلية أن تصدر مخططاً هيكلياً للمجتمع، ما يمنع السكان من البناء بشكل قانوني. وأعلنت الإدارة المدنية في شهر تموز من أنها ستقوم بهدم الأبنية غير القانونية بحلول نهاية شهر رمضان<sup>14</sup> وحذر المجتمع الدولي من أن هدم القرية سيكون له تداعيات خطيرة، داعياً إلى إلغاء "ترحيل" سكان سوسيا<sup>15</sup>. وعلى الرغم من أن الإدارة المدنية قد تراجعت عن قرارها السابق وتعد حالياً اقتراحاً ليتم التفاوض عليه مع المجتمع المحلي سوسيا، فإن الخطر في هدم القرية ما زال قائماً. والسلطات الإسرائيلية مطالبة بوقف عمليات الهدم، ودعم المخططات الهيكلية للمجتمعات في منطقة ج، والسماح لها بتلبية احتياجاتها من الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية.

#### 7.4 الضفة الغربية: القدس الشرقية

57. بقي الوضع في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية متقلباً. فالأعمال واللغة الاستفزازية تصعد من التوترات في المنطقة المحيطة بالحرم الشريف/جبل الهيكل. وتواصل الأمم المتحدة دعوتها للقادة الدينيين والسياسيين من كل الأطراف لمنع العناصر المتطرفة من الإساءة لقدسيتها المواقع المقدسة، وتؤكد على أن الحفاظ على الوضع القائم هو لمصلحة الجميع وضروري للاستقرار.

58. على خلفية التوترات المتصاعدة والعنف المتزايد، ما زال ما يقارب 300,000 فلسطيني يقيمون في القدس الشرقية المحتلة يواجهون معوقات طال أمدها للحصول على سكن. وقد قامت السلطات الإسرائيلية منذ بداية شهر نيسان عام 2015 بهدم 25 مبنى. ومع أن هذا يشكل انخفاضاً في عدد المباني التي تم هدمها في الفترة المشمولة في التقرير السابق، فقد أدى إلى تشريد 24 شخصاً من بينهم ثمانية أطفال، وألحق أضراراً بمجموع 152 شخصاً من بينهم 77 طفلاً. السلطات الإسرائيلية مطالبة بتجميد عمليات الهدم، وبضمان أن يكون التخطيط للقدس الشرقية بالمشاركة، وبمراعاة النمو الطبيعي واحتياجات التنمية للسكان المقيمين مراعاة تامة.

59. ضمن الخطة المكانية الحالية للقدس الشرقية، فإن 13% من أراضي القدس الشرقية فقط مخصصة للبناء والتنمية الفلسطينية. كما أن معظم هذه الأراضي أقيمت عليها مبانٍ بكثافة سكانية تتجاوز 300 شخص للهكتار الواحد، ما لا يترك سوى مساحة بالغة الصغر لمزيد من التنمية. علاوة على ذلك، فإن الحصول على رخصة بناء يمثل عملية شاقة، ومعقدة ومكلفة قد تستغرق سنوات عديدة. وأصبحت أسعار السكن والأراضي نتيجة لذلك مرتفعة جداً، ما شكل عبئاً مالياً كبيراً على الأسر الشابة وذوي الدخل المحدود، الذين عليهم الإقامة في المدينة ليحافظوا على حقهم في الإقامة. لذلك يعتبر الدعم المالي لمشاريع إسكان تستهدف هذه المجموعات أمراً بالغ الأهمية.

60. حقوق البناء في المناطق الفلسطينية محدودة، وغالباً ما لا تتجاوز 50-70 بالمئة من مساحة الأرض مقارنة بـ 75-120 بالمئة<sup>16</sup> في الأحياء الإسرائيلية. وتعاني معظم الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية من كثافة سكانية عالية، ومستويات معيشة فقيرة، وتردي في بنية المباني السكنية، إضافة إلى المرافق والخدمات غير الملائمة. وتقع أجزاء واسعة من الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية خارج المناطق المخططة. وهناك ما يقدر بحوالي 39 في المئة من الابنية التي أقامها الفلسطينيون في القدس الشرقية غير مرخصة، ومهددة بالهدم، وتواجه غرامات متكررة<sup>17</sup>. علاوة على ذلك، فإن أكثر من 99,000 من السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية معزولين خلف الجدار بطروف معيشة سيئة، ومنفصلين كلياً عن المدينة. كما أن هناك حالياً مبادرات تقودها مجتمعات فلسطينية محلية لتطوير مخططات للأحياء، وتأمين حقوق البناء والتنمية، وتجميد أوامر الهدم، والمساعدة في إضفاء الصفة الرسمية على البيوت المبنية بدون تصاريح. وهناك حاجة لدعم هذه المبادرات، وتسريع إقرار هذه الخطط.

61. من الصعب على الفلسطينيين المقيمين خارج القدس الشرقية أن يحصلوا على الرعاية الصحية في المدينة، بسبب الحصار المفروض على غزة، وبسبب ما يتطلبه الجدار من تصاريح. فالفلسطينيون الذين لديهم وضع إقامة دائمة في المدينة، لهم الحق في الحصول على الخدمات الصحية التي توفرها السلطات الإسرائيلية. كما يستطيعون الوصول إلى المستشفيات الفلسطينية الست غير الربحية في المدينة.<sup>18</sup> ويعتمد سكان البقية الباقية من المناطق الفلسطينية المحتلة كذلك على هذه المستشفيات للحصول على الخدمات الصحية الروتينية والمتخصصة والطارئة، غير المتوفرة في أي مكان آخر في الضفة الغربية وقطاع غزة. إلا أن نظام التصاريح، ونقاط التفتيش، والحاجز، وحصار غزة يجعله من الصعب الوصول إليها. إن الحصول على الرعاية الصحية حق أساسي، وكرامة المرضى الساعين للرعاية الصحية يجب أن تحترم.

62. ما زال حصول الأطفال الفلسطينيين على التعليم أمراً مقلقاً بسبب نقص الغرف الصفية ذات تكلفة البناء الميسرة، وكذلك القيود المفروضة على وصول المعلمين والتلاميذ من حملة بطاقة هوية الضفة الغربية<sup>19</sup>. ويواجه العاملون والطلبة في المدارس داخل الحرم الشريف/جبل الهيكل صعوبات إضافية في الوصول إلى مدارسهم عبر بوابات المجمع المختلفة. ومن الأهمية

أن تعمل السلطات والأطراف المعنية كافة معاً، لضمان تمكن الأطفال الفلسطينيين من الحصول على حقهم في التعليم بأمان<sup>20</sup> ويتطلب هذا أيضاً وصول المعلمين إلى مدارسهم بأمان<sup>21</sup>.

63. قامت بلدية القدس الإسرائيلية ووزارة التربية والتعليم عام 2011 بمراجعة الكتب المدرسية الفلسطينية، وحذفت كل ما يشير إلى فلسطين، والهوية الفلسطينية، والثقافة الفلسطينية. ويعتبر هذا اعتداء على حقوق الوالدين في اختيار نوع التعليم الذي يمنح لأطفالهم. وقد أصدرت السلطات البلدية كتاباً تعلن فيه أنه لا يسمح لأي مدرسة أن تشتري كتبها المدرسية من أي مصدر غير البلدية.

## ٧.5 قطاع غزة

64. كان لجولة الأعمال العدائية في العام الماضي تداعيات خطيرة على وضع المساكن السيئة أصلاً في غزة. وقد تأثر ما يقارب 170,000 وحدة سكنية، منها 12,600 وحدة دمرت دماراً كاملاً، وأكثر من 5,000 وحدة لحقت بها أضرار شديدة ولم تعد صالحة للسكن. وبعد سنة من وقف إطلاق النار، قامت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وشركاء آخرون بتوفير مساعدات لأكثر من 80,000 أسرة على شكل منح لإصلاح بيوتهم وإعادة بنائها، أو معونات لدفع بدل إيجار لأولئك الذين شردوا من مساكنهم ومن الملاجئ الانتقالية، حيث بلغت قيمة هذه المساعدات 243 مليون دولار أمريكي. إلا أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. فأكثر من 100,000 أسرة ما زالت بحاجة إلى المساعدات، منها حوالي 15,000 أسرة كانت قد تلقت معونات لدفع بدل إيجار، ولكنها لا تزال تنتظر أن تتلقى منحة نقدية لإعادة بناء بيوتها. إضافة إلى ذلك ما زالت هناك حاجة لتوفير حوالي 800 مليون دولار أمريكي من احتياجات التمويل التي لم تتم تلبيةها بعد. كما يجب رفع مستوى بعض ترتيبات الملاجئ الانتقالية للأسر التي كانت قد انتقلت مثلاً إلى حاويات نقل جاهزة وغير ملائمة.

65. ما زالت الأمم المتحدة تدعو إلى رفع الحصار ضمن إطار قرار مجلس الأمن رقم 1860 لعام 2009، وبما يتمشى مع المخاوف الأمنية الإسرائيلية والمصرية. وفي غياب مثل هذا التغيير، فإن آلية إعمار غزة المؤقتة، وهي اتفاقية ثنائية بين الحكومة الإسرائيلية والحكومة الفلسطينية، تساعد على دخول المواد على نطاق واسع ولمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص. هناك ما يقارب 95,000 شخص قاموا حتى نهاية شهر آب بشراء مواد بناء لإصلاح بيوتهم. وقامت وزارة الأشغال العامة والإسكان في أواخر شهر تموز بالبدء ببرنامج تدفق مواد البناء، وهو عملية بسيطة لدخول مواد البناء لإعادة بناء 12,600 بيت دمر بالكامل و6500 بيت لحقت به أضرار شديدة. وسيصبح من الممكن مع وجود هذا التدفق، معالجة العجز في الوحدات السكنية في قطاع غزة ما قبل الحرب، والذي بلغ آنذاك 70,000 وحدة سكنية. وقد جرت حتى نهاية آب إزالة أكثر من 2,600 وحدة سكنية من أجل المباشرة بأعمال البناء. وقامت أكثر من 1200 وحدة منها بشراء مواد البناء المطلوبة. وأفادت كثير من الأسر أنها قد بدأت في إعادة الإعمار. علاوة على ذلك، فإن هناك طلبات قدمت أو يتم العمل على تقديمها/ ضمن مشروع آلية التدفق لتجهيز مشاريع البناء، للحصول على الموافقة الإسرائيلية ل 408 مشاريع، منها مشاريع إسكان، وشبكات مياه ومدارس. وقد تم إكمال 20

مشروعاً منها، إضافة إلى 160 مشروعاً قيد التنفيذ، وأكثر من 150 مشروعاً آخر تم تنظيفها للبدء بتنفيذها. إضافة إلى ذلك فإن على الأطراف كافة في آلية إعادة إعمار غزة أن تتخذ خطوات لضمان المساواة في حق وصول جميع أصحاب المصلحة المعنيين في غزة ٢٢ إلى هذه الآلية، ما سيضمن أن يكون أصحاب المصلحة المهتمون قادرين على تنفيذ مشاريع بناء.

66. تستمر عملية التعافي وإعادة الإعمار في مجالات أخرى بالتقدم. فقد جرت إزالة 800,000 طن متري من بين 2 مليون طن متري من الأنقاض الناتجة عن الصراع، منها 465,000 طن تمت إزالتها من جانب الأمم المتحدة. وهناك ما يقارب 7,000 قطعة من الذخيرة الحية غير المنفجرة، قامت الأمم المتحدة بإزالة ما يقارب 2,300 قطعة منها. وتم إصلاح 49 مركزاً صحياً من بين 60 مركزاً كانت قد دمرت. كما تم إصلاح جميع المدارس البالغ عددها 83 مدرسة تديرها الأمم المتحدة في قطاع غزة، والتي كانت قد دمرت خلال الصراع، إلا أن الـ 18 مدرسة التي كانت تستخدم مراكز جماعية للنازحين، ما زال إصلاحها قيد التنفيذ. كما توقف استبدال الأثاث الذي أصبح غير صالح للاستعمال أثناء استخدام المباني المدرسية ملاجئ/ مراكز تنسيق. ويرجع جزء من السبب في ذلك إلى عدم كفاية التمويل، وجزء إلى إضافة الأخشاب إلى قائمة الحكومة الإسرائيلية للمواد المزودة للاستعمال. كما تم إصلاح 38 مدرسة من بين 200 مدرسة تديرها الحكومة الفلسطينية، كانت قد دمرت أثناء الصراع. وفي قطاعي المياه والصرف الصحي، قامت الجهات الحكومية الفلسطينية بإصلاح جميع الخزانات، ومحطات تحلية المياه، ومحطات الضخ التي دمرت خلال الأعمال العدائية وغيرها. وتباطأ التعافي في قطاع الزراعة الذي يوظف ما معدله 9 بالمئة من القوى العاملة في قطاع غزة. وما زالت الأضرار التي لحقت بأصول سبل العيش الزراعية، بعد سنة من انتهاء الصراع، تنتظر إعادة الإعمار. وحتى شهر آب 2015 جرت إعادة تأهيل 16 بالمئة فقط من آبار المياه المدمرة، و4 بالمئة من بساتين الأشجار المدمرة، و27 بالمئة من حقول الخضار المدمرة، و65 بالمئة من البيوت البلاستيكية التي دمرت بشكل جزئي، و35 بالمئة من مزارع الأغنام والأبقار المدمرة، و60 بالمئة من مزارع الدواجن المدمرة، إلا أنه لم يتم تأهيل أي من البيوت البلاستيكية التي دمرت دماراً كاملاً<sup>23</sup>، ونحث المانحين على تقديم الدعم لهذه المشاريع.

67. إن رفع مستوى المشاركة مع أصحاب المصلحة المحليين بشكل متزايد، والتنسيق بشكل أفضل، وتحسين الرصد والمراقبة، والتواصل في الاطلاع على النتائج هي كلها من الأمور الضرورية لضمان إعادة إعمار غزة بشكل أفضل. كما أن العمل المشترك للجنة التنسيق لقطاع غزة مع البلديات، أمر ضروري للتحضير للبناء أو لإعادة إعمار أحياء واسعة. كذلك فإن إعداد خطط واستراتيجيات على مستوى الأحياء، بما في ذلك التخطيط العمراني وتحديد سندات الملكية على سبيل المثال، مطلوبة في الوقت الحاضر للمرحلة القادمة من إعادة إعمار المساكن. ومن الضروري أن تواصل الحكومة الفلسطينية اتصالها بالأطراف كافة، وخصوصاً سكان غزة، كي يفهم الجميع كيف يمكنهم الاستفادة من آلية إعادة إعمار غزة. علاوة على ذلك، فإن تعيين نقطة اتصال داخل وزارة الشؤون المدنية، تكون قادرة على تأكيد استلام طلبات المشاريع، وتحديد معايير اختيار الموردين والمقاولين، يساعد في تحسين الكفاءة.

68. هناك حاجة في الوقت الراهن إلى مزيد من الإجراءات الملموسة لتسريع إعادة البناء في قطاع غزة. وتحتاج المدارس والجامعات والمراكز الصحية والمستشفيات المتبقية للإصلاح، أو إعادة بنائها في بعض الحالات. كما يجب تسريع الوتيرة التي يتم بها تنظيف الأحياء من الأنقاض ومخلفات الحرب القابلة للانفجار. ومن الأهمية بمكان في ظل إعادة الإعمار الملحة، أن لا نغفل السعي إلى إعادة الإعمار بشكل أفضل، ذلك من خلال تحسين تخطيط الأحياء التي أعيد بناؤها كلما كان ذلك ممكناً. كما يجب إعطاء أولوية لاستعادة الخدمات الأساسية. وفي هذا المجال، فإن التقارير التي تفيد أن الحكومة قد نجحت في ربط 95% من سكان قطاع غزة بشبكة الكهرباء هي أنباء سارة ومرحب بها<sup>24</sup>. كما لا يمكن تلبية احتياجات سكان قطاع غزة الذين تزداد أعدادهم بمجرد عودة المنطقة الساحلية إلى حالتها الوخيمة التي كانت سائدة قبل الصراع. من الضروري كذلك، أن يتم التوصل في قطاعي المياه والكهرباء إلى حل مستدام يتجاوز الكميات غير الكافية التي كان يتم تزويدها قبل الصراع.

69. على الرغم من أن إعادة الإعمار ضرورية لقطاع غزة، إلا أنها غير كافية لضمان مستقبل مستدام. تحتاج غزة أن تكون قادرة على القيام بالتجارة مع دول العالم، مبتدئة بتوسيع تحويلاتها إلى الضفة الغربية، والصادرات إلى إسرائيل. إنها بحاجة إلى صناعة واقتصاد. ولكي يصبح هذا الأمر ممكناً، يجب معالجة احتياجات غزة من الطاقة والمياه الآن، حيث يتطلب ذلك إنشاء خط أنابيب للغاز الطبيعي، وتحويل محطة الكهرباء في غزة لتمكينها من استخدام الغاز الطبيعي حالما يصبح الغاز متوفراً، إضافة إلى إنشاء خط جهد عالٍ 161 كيلو فولت لتمكين استيراد الكهرباء مؤقتاً، كتدبير لسد العجز في هذه الأوقات ( أي حتى يتم تزويد محطة الكهرباء في غزة بالغاز الطبيعي). فوجود الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها شرط مسبق لمعالجة أزمة المياه الحادة في غزة، وذلك من خلال تطوير مرافق معالجة مياه الصرف الصحي وتحلية المياه. وبالمقابل، يجب تقليل الفاقد التقني في شبكة الكهرباء في غزة، عن طريق إعادة التأهيل المتواصل للشبكة، وكذلك من خلال زيادة مستويات التحصيل من المستهلكين النهائيين، أي من خلال تركيب المزيد من عدادات الدفع المسبق على سبيل المثال. ويصبح قطاع الكهرباء ذا جدوى اقتصادية، إذا رافق ذلك استيراد الكهرباء بتكلفة معقولة إلى أن يتم في النهاية إنتاج كهرباء بتكلفة معقولة في محطة الكهرباء في غزة. ولا تزال الخطوط العريضة لنهج محتمل، جرى تفصيله في الملحق أ من تقرير لجنة الارتباط الخاصة بمكتب المنسق الخاص الصادر في أيلول من عام 2014، صالحة لمثل هذا الغرض.

70. وبحسب ما جرى التركيز عليه في مؤتمر القاهرة في تشرين الثاني عام 2014، فإن عملية التعافي وإعادة الإعمار توفر فرصة لتحقيق تغيير تحولي في قطاع غزة. إلا أنه حتى هذا التاريخ لم يحدث سوى القليل من التقدم فيما يتعلق بإعادة إعمار غزة بشكل أفضل.

أ. إن نقص الطاقة المزمن يقوض تقديم الخدمات الأساسية كافة. ويمثل قطاعا الطاقة والمياه ( معالجة مياه الصرف الصحي وتحلية المياه) نقطة ارتكاز تجعل من التقدم في كافة المجالات أمراً ممكناً، بما في ذلك نمو القطاع الخاص، كما سيكون للتحسينات في هذين القطاعين تأثير مباشر على السكان المدنيين، وستساعد قطاع غزة على تعزيز الاكتفاء الذاتي، ما يسهم في استقرار الوضع العام. وقد حدد الملحق أ من تقرير الأمم المتحدة إلى لجنة الارتباط الخاصة في

أيلول عام 2014 الثغرات الحالية في قطاعي الطاقة والمياه، إلى جانب التدابير التي يمكن اتخاذها على المدى القريب والمتوسط والبعيد لمعالجة هذه الثغرات. وبينما يتم تعميم هذه التدابير على مدى الفترات الزمنية التي تم تحديدها في التقرير، فإن ارتباط كل عنصر بباقي العناصر يتطلب الموافقة على كل البرنامج الذي حدد فيه العنصر، وذلك إذا ما أردنا لكل عنصر منفرد أن يحقق تقدماً.

ب. فيما يتعلق بالحلول قصيرة الأمد لزيادة الحصول على المياه، فقد تحقق تقدم جوهري منذ وقف إطلاق النار في آب 2014، في بناء أكبر محطة من محطات تحلية مياه البحر الثلاث ذات القدرة الاستيعابية المتدنية، والمحددة في إستراتيجية سلطة المياه الفلسطينية. ولكي تستطيع المحطة أن توفر 20,000 متر مكعب يوميا لمحافظة خان يونس ورفع، فقد اكتمل بناء مرافق البنية التحتية المكونة من خط أنابيب بطول 18 كيلومتراً، وخزان مياه بسعة 2,000 متر مكعب، وأبنية المرافق وأعمال إمداد ونقل الطاقة المرتبطة بالمرحلة الأولى من بناء المحطة لتوفير 6,000 متر مكعب يوميا، ومن المتوقع تشغيلها بشكل كامل مع نهاية عام 2015. إضافة إلى ذلك فإن الموافقة على توفير خمسة ملايين متر مكعب من المياه سنوياً. يتم إحضارها إلى غزة عبر خط أنابيب ناخال عوز هو أمر سار ومرحب به، حيث ستبلغ الكمية الإجمالية 10 مليون متر مكعب.

71. كان للأعمال العدائية في عام 2014 تأثير مدمر على الاقتصاد الذي كان في الأصل ضعيفاً. وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم، فما زالت هناك حاجة لمزيد من التغييرات بعيدة المدى، إذا ما أردنا لقطاع غزة أن يبدأ بالانتعاش والتحول اقتصادياً. وفي حين نجد أنه طراً بعض التخفيف على القيود هذا العام، فإن الانتعاش الاقتصادي يتطلب في النهاية رفع الحصار. وقد أدى استئناف الصادرات إلى إسرائيل، والتحويلات التجارية إلى الضفة الغربية إلى زيادة كبيرة، من مجموع 228 شاحنة خلال عام 2014 إلى 720 شاحنة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2015. إلا أن 90 شاحنة كمعدل شهري في عام 2014 لا يعادل سوى 8 بالمئة من المعدل الشهري للشاحنات في الربع الأول من عام 2007 (1,099 شاحنة). كما أنه لا يسمح لجميع الأعمال في غزة بالتصدير، إضافة إلى أنه لا يسمح سوى لعدد قليل من السلع (بما في ذلك الخضروات، وبعض المواد الغذائية المصنعة، والمنسوجات والأثاث)، وكذلك فإن الكميات تخضع لحصص محدودة تحددها السلطات الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك، فإن الشركات في قطاع غزة تحتاج بعد ثماني سنوات من الحصار إلى إعادة بناء شبكتها الشخصية، وأن تتكيف ثانية مع الأسواق في إسرائيل والضفة الغربية، وهي الأماكن التي كانت توجه إليها 85 بالمئة من البضائع التي تغادر غزة. وعلى الرغم من النوايا باستئناف عبور حاويات الأمم المتحدة عبر معبر كرم أبو سالم باستخدام الماسح الضوئي الحالي في منتصف شهر أيار عام 2015، والذي تأجل إلى أواسط شهر آب، إلا أن هذه المبادرة لم يتم تشغيلها. ومن المتوقع أن يسمح تثبيت الماسح الضوئي، الممول والمثبت من قبل المجتمع الدولي، بزيادة القدرة على معبر كرم أبو سالم، وهو ما يعتبر مهماً بشكل خاص بسبب زيادة الطلب، والمعبر يتعامل مع الشاحنات الآن بأقصى طاقة.

72. تتطلب معالجة البطالة المزمنة، تحركاً إلى ما هو أبعد من برامج النقد مقابل العمل، نحو إستراتيجية أكثر شمولية. وتستمر برامج النقد مقابل العمل وغرضها الأساس هو توفير الإغاثة على المدى القصير، إلا أنها لا يمكن أن تكون حلاً لبطالة مزمنة.

73. فتح معبر رفح لحركة المرور في الاتجاهين في الفترة الأخيرة خطوة إيجابية. إلا أن القيود للأسف قد فرضت على معبر رفح مرة أخرى بعد الهجمات في سيناء التي أدت إلى مقتل 21 جندياً مصرياً. وقد وفر فتح معبر رفح في الاتجاهين لفترة قصيرة، فرصة اشتدت حاجة أهالي غزة إليها من أجل السفر إلى مصر على سبيل المثال ، لمتابعة تعليمهم أو لتلقي العلاج الطبي. وسيكون فتح معبر رفح لفترات أطول وأكثر تكراراً إذا ما سمح الوضع الأمني، أمراً ذا فائدة للسكان المدنيين في غزة.

## الهوامش:

<sup>1</sup> استخدم اسم "فلسطين" مكان اسم " منظمة التحرير الفلسطينية" عملاً بالقرار رقم 43/177 الصادر عن الأمم المتحدة بتاريخ 15 كانون الأول لعام 1998، وقد أصبحت "فلسطين" بناء على قرار الجمعية العامة رقم 67/19 الصادر في 29 تشرين الثاني لعام 2012 " دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة".

<sup>2</sup> يعتبر الانضمام لقانون روما للمحكمة الجنائية الدولية أمراً ذات أهمية لتعزيز الأدوات المتوفرة لضمان المساءلة عن الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة، المنصوص عليها في القانون الدولي. إلا أنه يجب عدم اعتبار المحكمة الجنائية الدولية بديلاً للجهود التي يبذلها المسؤولون كافة لتعزيز آليات المساءلة المحلية الخاصة بهم تمثيلاً مع مبدأ التكامل المنصوص عليه في قانون روما.

<sup>3</sup> <http://www.org/apps/news/story.asp?NewsID=51062#.VegKaZfQNiE>

<sup>4</sup> تمثل العمال والموظفين ووزارة العمل.

<sup>5</sup> التقديرات الأولية لجهاز الإحصاء المركزي للحسابات الوطنية الربع سنوية، الربع السنوي الأول لعام 2015

<sup>6</sup> تقرير الجهاز المركزي للإحصاء حول مسح القوى العاملة 2015، الربع السنوي الأول والربع السنوي الثاني.

<sup>7</sup> متوفر على

[https://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_factsheet\\_july\\_2013\\_english.pdf](https://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_factsheet_july_2013_english.pdf)

<sup>8</sup> انخفض معدل الموافقة على التصاريح خلال النصف الأول من عام 2015 (كانون الثاني حتى حزيران) والمقدمة لصالح الموظفين المحليين لدى الأمم المتحدة الراغبين بالسفر من وإلى غزة إلى 71 بالمئة من أصل 78 بالمئة، وهي النسبة الملاحظة خلال الفترة نفسها من العام السابق ما قبل الأعمال العدائية، وازدادت نسبة الطلبات غير المجهزة، أو التي لم تعط الاهتمام اللازم من 9 بالمئة إلى 24 بالمئة، بينما تضاعف الوقت اللازم لتجهيزها من 10 أيام عمل قبل الأعمال العدائية إلى 20 يوم عمل في النصف الأول من عام 2015.

<sup>9</sup> تشمل القائمة الكاملة بعض المنتجات المستخدمة في تبطين الجدران والأسقف لعزل الرطوبة ، مضخات المياه التي تستخدمها سلطة المياه الفلسطينية، وبعض مواد البناء المانعة للتسرب، والقصدير المجلفن بسماكة 4 ملم، وبعض العناصر والأدوات لتحليل الدم.

<sup>10</sup> الحصى – المتوفر أصلاً في غزة كعنصر غير نشط في الخرسانة يجب عدم إدراجه في قائمة الاستخدام المزدوج.

المعدات الطبية- تشتمل القائمة على معدات طبية محددة أحياناً بشكل واضح وصريح مثل إدراج ماكينات أشعة إكس ، وفي أحيان أخرى هي جزء من فئات أوسع مثل المواد المطهرة والتي يتم إدراجها في القائمة على أساس محتواها الكيماوي. يجب أن تعامل جميع المعدات الطبية كإمدادات إنسانية أساسية والسماح بإدخالها دون عائق.

معدات بديلة لتزويد الكهرباء – حيث ان القوائم الأخيرة لمنسق أعمال الحكومة في المناطق تشمل مكونات توفير الطاقة بدون تقطع (UPS). وفي ظل الانقطاعات المتكررة في قطاع غزة، فإن لوجود معدات لاستدامة التيار الكهربائي أهمية أساسية لضمان استمرارية عمل التجهيزات والمرافق الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي. من الصعب فهم التهديد الأمني الذي يشكله نظام (UPS). من المؤكد أن مثل هذه الأجهزة هي مطلب

أساس بالنسبة للبايعين، والمقاولين وغيرهم لكي يشاركوا في آلية إعادة إعمار غزة ولذا يجب ان يسمح لها بدخول غزة لكي يلبي ذلك المطلب الإسرائيلي.

<sup>11</sup> البنك الدولي (2014): منطقة ج ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني متوفر على:

<http://document.worldbank.org/curated/en/2014/07/19798093/area-c-future-palestine-economy>

<sup>12</sup> التخطيط المكاني في منطقة ج للضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل من الأرض الفلسطينية، تقرير الهيئة الاستشارية الدولية / أيار 2015 صفحة 11

نظام تسجيل الأراضي في منطقة ج معقد، ومعتزض عليه، وغير مكتمل. وأوجه القصور في هذا النظام في المنطقة الريفية من منطقة ج أكبر مما هي عليه في المناطق الحضرية في الضفة الغربية، كما أنها تؤثر بشكل مباشر على عملية التخطيط. وقد تراقف عدم وجود سجل عقاري كامل والمعوقات المالية والإدارية التي تعيق تسجيل الفلسطينيين للأراضي بإعلان الأراضي على أنها أراضي دولة، ما أدى إلى الحد من فرص التنمية للفلسطينيين إلى حد كبير، وتيسير تطوير المستوطنات.

<sup>13</sup> الأمم المتحدة، 2015. " نهج الأمم المتحدة للتخطيط المكاني في "منطقة ج" من الضفة الغربية المحتلة".

United Nations 2015, "One UN approach to spatial planning in "Area C" of the occupied West Bank.

<sup>14</sup> التقرير الداخلي لوزارة الدفاع: أرض ملكية خاصة مهددة بالهدم ، ورد ذكرها في تقرير الإدارة المدنية الإسرائيلية حصلت عليه صحيفة هآرتس ، يستشهد بصك عثماني، قد يوقف عمليات الهدم المخطط لها في قرية سوسيا في الضفة الغربية.

إعداد: Barak Ravid and Chaim Levinson ( هآرتس)، نشر في 26.07.15 06:42

<sup>15</sup> حذر الأمريكيون إسرائيل من أن هدم القرية ستكون له تداعيات شديدة، ودعا الأوروبيون القدس إلى إلغاء " ترحيل" سكان سوسيا. المصدر: التقرير الداخلي لوزارة الدفاع: أرض ملكية خاصة مهددة بالهدم ، ورد ذكرها في تقرير الإدارة المدنية الإسرائيلية حصلت عليه صحيفة هآرتس ، يستشهد بصك عثماني، قد يوقف عمليات الهدم المخطط لها في قرية سوسيا في الضفة الغربية.

إعداد: Barak Ravid and Chaim Levinson ( هآرتس)، نشر في 26.07.15 06:42

<sup>16</sup> Margalit, M. (2014). هدم السلام: هدم البيوت في القدس الشرقية. القدس: مركز السلام والتعاون الدولي.

<sup>17</sup> جمعية حقوق المواطن (ACRI)، أيار 2015، القدس الشرق 2015 : حقائق وأرقام، تم استرجاعه من:

<http://www.acri.org.il/en/wpcontent/uploads/2015/EJ-Facts-and-figures-2015.pdf>

<sup>18</sup> توجد ست مستشفيات خيرية فلسطينية في القدس الشرقية هي: مستشفى المقاصد الخيرية، مستشفى أوغستا فكتوريا، مستشفى سانت جوزيف، مستشفى سانت جون للعيون، مستشفى جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية، ومركز الأميرة بسمة للتأهيل. وتعمل هذه المستشفيات كمراكز رئيسة للرعاية المتخصصة ضمن النظام الصحي الفلسطيني. وتقوم وزارة الصحة الفلسطينية بتحويل المرضى الذين يحتاجون لخدمات وإجراءات غير متوفرة في الضفة الغربية وقطاع غزة للعلاج في منشآت شبكة مستشفيات القدس الشرقية .<sup>19</sup> وفقاً لوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي الفلسطينية، فإن 20 بالمائة من الطلاب في مدارس الأوقاف في القدس الشرقية،

إضافة إلى 20 بالمئة من المعلمين والمعلمات، وما يقارب 40 بالمئة من الموظفين من غير أعضاء الهيئة التدريسية يعبرون نقطة تفتيش يومياً للوصول إلى مدارسهم. وفي المدارس الخاصة، كان هناك 200 معلم ومعلمة من حملة بطاقة هوية الضفة الغربية تم توظيفهم قبل كانون الثاني من عام 2006، وانخفض عددهم بعد بناء الجدار إلى 14 معلم ومعلمة في العام الدراسي 2009-2010، إضافة إلى 8 موظفين من غير أعضاء الهيئة التدريسية. وكان ما بين 20-30 بالمئة من التلاميذ من حملة بطاقة هوية الضفة الغربية، أما الآن فيتراوح عددهم ما بين 30-40 تلميذ وتلميذة. ويتوجب على معظم هؤلاء أن يغادروا بيوتهم في الساعة السادسة صباحاً كي يصلوا مدارسهم في الساعة الثامنة.

<sup>20</sup> المادة (1)26، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ المادة (1)28، اتفاقية حقوق الطفل؛ المادة (1)13، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و المادة 24 الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

<sup>21</sup>. قرار مجلس الأمن رقم 1998 لعام 2011

<sup>22</sup> يتراوح هذا ما بين الأفراد الفلسطينيين المشاركين في إعادة إعمار البيوت، وحتى القطاع الفلسطيني الخاص، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

<sup>23</sup> متوفر على <http://www.ldf.ps/documentsShow.aspx?ATTID=21932>

<sup>24</sup> المكتب الوطني لإعادة الإعمار في غزة، " عين على غزة: ملخص تدخلات إعادة الإعمار " 20 تموز 2015.

انتهى